صيغت حين كان الجميع يرفضون أية تسوية من أي نوع، كما مرّ معنا. وقد أخذ التكتل الرافض على التكتل الآخر انه لا يحترم الاستراتيجية والبرامج التي سبق له، هو ذاته، ان دعا اليها أو وافق عليها. واستخدم التكتل الرافض هذه النقطة، بالذات، في مجال التحريض ضد دعاة التسوية. وكان منطلقه لهذا التحريض ان دعاة التسوية ماضون في خط متدرج من التنازلات التي لا نهاية لها، وانهم سوف يتخلون غداً، أيضاً، عمّا يطالبون به اليوم كما يتخلّون اليوم عمّا سبق ان طالبوا به أمس. وشدّد هذا التكتل، في تشبثه بقوة القناعات السابقة، على أن المنظمات الثورية الحقة تضع الاستراتيجيات والبرامج لتشكل دليلاً صادقاً لنضالها ونضال الجماهير، «وليس لتكون مجرد كلمات أو نصوص يمكن ان تلقى جانباً وقتما تريد»، كما جاء في المذكرة المطولة التي شرحت مواقف التكتل الرافض، والتي وجهتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى اللجنة التنفيذية في ٨/١١/١٩٧٣[٣٩]. وفي المحصلة، رفض تكتل الأقلية مطلب اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، أو السلطة الوطنية، على جزء من أرض فلسطين. أما البديل فتمثّل لدى هذا التكتل في الحثّ على حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد «التي ترفض الاستسلام والتنازل عن الهدف الاستراتيجي، سواء كان هذا تنازلاً علنياً أو ضمنياً»[٤٠].

تحقيق الهدف الشامل على مراحل

بالرغم من احتدام الجدل وعنفه بين المتحاججين في تلك الفترة، ومع ظهور نُذر تحول الجدل الى اقتتال داخلي، أظهرت القيادة الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات حرصاً شديداً على ان ينتهي الجدل بصياغة برنامج يقبله الجميع ويؤيده ممثلو الشعب الفلسطيني وقواه المنظمة كافة. وفي محاولة أسهم فيها كلّ من تعزّ عليه مسألة الاجماع هذه، تشكلت لجنة للحوار الوطني ضمّت ياسر عرفات مع أبرز قادة المنظمات المسلّحة، كما ضمّت ممثلاً عن الجبهة الوطنية الفلسطينية في الارض المحتلة، فبلغ عدد أعضائها سبعة، فاشتهرت باسم «اللجنة السباعية». وقد تصدّت هذه اللجنة لمعالجة المهمة الشاقة، أي مهمة استخلاص ما هو مشترك وسط معمعان الجدل المحتدم والتعارض الصارخ بين وجهات نظر المختلفين فيه. ولكي يتوفّر للجنة الجوّ الذي يساعد على انجاز المهمة الشاقة، التي بدت للبعض حتى مستحيلة التحقيق، اتفق على ان تكون اجتماعاتها سرية، وتعاهد اعضاؤها على أن لا تتسرب وقائع حواراتها الى أجهزة الاعلام. والواقع ان عمل اللجنة استغرق قرابة ستة شهور انعقدت خلالها عشرات الاجتماعات المطولة وتناولت مناقشاتها أعمّ القضايا وأدق التفاصيل. ثمّ انتهى الامر بأن توصلت اللجنة الى صياغة مشروع ما عرف في تاريخ م.ت.ف. باسم البرنامج الوطني الداخلي. وقد اشتمل هذا البرنامج على عشر فقرات، أو نقاط، فاشتهر باسم برنامج النقاط العشر. وأبلغت هذه النتيجة الى الجمهور الذي كانت حدّة الجدل أثارت قلقه العميق، فتلقاها بمثابة بشرى سارة، وتهيأ جوّ ضاغط على قيادات شتى المنظمات لحثّها على التشبث بالاتفاق المتحقق.

ولاكساب برنامج النقاط العشر الشرعية اللازمة، دُعي المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد لاقراره؛ فانعقدت دورة المجلس الثانية عشرة في ١/٦/١٩٧٤، وكان أن شهدت هذه الدورة واحدة من أهم المناقشات التي شهدتها دورات المجلس كافة. ثم صادق المجلس على البرنامج، بعد ان أضاف اليه نقطة جديدة من طبيعة اجرائية، بما يشبه الاجماع، اذ ان أربعة أعضاء، فقط، هم الذين صوّتوا ضده[٤١]، وذلك من بين مجموع عدد الاعضاء المئة وسبعة وثمانين.

صيغ برنامج النقاط العشر نتيجة حوار جرى بين طرفين تتعارض مواقفهما تعارضاً كبيراً ويصل التعارض، بالنسبة لبعض الموضوعات، الى حدّ التباين الكامل. ولولا تغلب الحاجة الى الوحدة